

بيع اللحم بالحيوان عند اي حنيفة واي يوسف وقال محمد
 لا يجوز الا اذا كان من جنس واحد ويجوز بيع الرطب
 بالتمر مثلاً ومثل العنب بالزبيب ولا يجوز بيع الزيتون
 بالزيت والتسميم بالشيخ حتى يكون الزيت والشيخ اكثر
 في الزيتون والتسميم فيكون الدهن مثله والزيادة
 بالخبز ويجوز بيع الخمر بعضها ببعض متفاضلاً وكذلك
 المان البقر والغنم بعضها ببعض وخل الدهن محل العنب
 ويجوز بيع الخبز والحنطة والدقيق متفاضلاً ولا ربا بين
 المولى وعبده ولا ربا بين المسلم والحر في دار الحرب
باب السلم

السلم جائز في المكيلات والموزونات والمعدودات
 والمدروعات ولا يجوز السلم في الحيوان ولا في اطرافه ولا
 يجوز في الجلود عددًا ولا في الحطب جزماً ولا في الرطبة
 جزراً ولا يجوز السلم حتى يكون المسلم فيه موجوداً من
 حين العقد الى حين المحل ولا يصح السلم الا مؤجلاً ولا يجوز

الا باجل معلوم ولا يصح السلم بمكيال رجل معلوم بعينه
 ولا بد راج رجل بعينه ولا في طعام فربته بعينها ولا في تمر نخلة
 بعينها ولا يصح السلم عند اي حنيفة الا ببيع شرايط تدل
 في العقد جنس معلوم ونوع معلوم وصفة معلومة ومقدار
 معلوم واجل معلوم ومعرفة مقدار راس المال اذا كان متاً
 يتعلق العقد على قدره كالمكيل والموزون والمعدود
 وتسمية المكان التوقيفية اذا كان له حل وموتة
 وقال ابو يوسف ومحمد لا يحتاج الى تسمية راس المال اذا كان
 متيناً ولا الى مكان التسليم ويسلم في موضع العقد
 ولا يصح السلم حتى يقبض راس المال ولا في السلم فيه قبل قبضه
 ولا يجوز الشركة ولا التولية في السلم فيه ويجوز السلم في
 الثياب اذا سمي طولاً وعرضاً ورفعة ولا يجوز السلم في الجواهر
 ولا في الحرز ولا باسما السلم في اللبن والجر الا اذا سمي ملبساً
 معلوماً وكل ما امكن ضبط صفته ومعرفة مقداره
 جاز السلم فيه وما لا يضبط صفته ولا يعرف مقداره لا يجوز

يقال ان السلم في السلم جائز